أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2017/11/19م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

"حماس" : سلاح المقاومة حق للشعب الفلسطيني طالما لم تقم الدولة الفلسطينية 3

اللاجئون الفلسطينيون: ملف أردني بامتياز..... 4

عشراوي تتحدث لـ"عربي21" عن خبايا توجه واشنطن نحو المنظمة..... 6

منع تجديد مكتب منظمة التحرير في واشنطن: صائب عريقات يتهم نتنياهو بالسعي لإفساد "مسار السلام" ..بوادر أزمة دبلوماسية والسلطة تخشى العواقب في الداخل الفلسطيني والأردن دخل على الخط للإحتواء..... 9

المشروع الفلسطيني بين حلّ الدولة الواحدة وحلّ الدولتين 11

زج الفلسطينيين في المواجهة..... 14

حماس تعلن أسماء وفدها الى القاهرة برئاسة صالح العاروري..ومفاجأة في التشكيل 16

لجان المقاومة: التهديدات الأمريكية لمنظمة التحرير تتطلب تعزيز الوحدة..... 17

ابو ردينة: الادارة الامريكية تفقد أهليتها بدور وسيط السلام..... 18

فتح: مؤامرة إسرائيلية لتنفيذ المبادرة العربية بـ"المقلوب" 19

قيادي في حماس يطالب بحراك جاد لإنجاز مصالحة حقيقية على الأرض..... 20

فصائل فلسطينية: لا بد من إنجاح المصالحة بما يخدم المصلحة العليا..... 21

"الوفاق": فتح معبر رفح على مدار الساعة بحاجة إلى "قرار سياسي" 22

بأمر من الرئيس عباس .. أنباء عن لجنة تحقيق مع محمود الهباش 24

"حماس" : سلاح المقاومة حق للشعب الفلسطيني طالما لم تقم الدولة الفلسطينية

غزة (فلسطين) – خدمة قدس برس 2017\11\18

أكدت حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، مساء اليوم السبت، أن سلاح المقاومة حق للشعب الفلسطيني طالما لم تقم الدولة الفلسطينية المستقلة.

جاء ذلك خلال لقاء جمع قيادة حركة "حماس"، أمس الجمعة، ومدير جهاز مخابرات السلطة الفلسطينية، ماجد فرج، في قطاع غزة.

وقالت الحركة في بيان صحفي، اليوم، إنه جرى خلال اللقاء الذي وصفته بـ "الهام"، بحث التطورات التي تمر بها القضية الفلسطينية والوضع العربي والإقليمي والدعم الذي تلقاه المصالحة الفلسطينية من الدول العربية.

وأكد الطرفان – بحسب البيان – على ضرورة المضي قدماً نحو الحوار الوطني في القاهرة بالرعاية المصرية، وضرورة الالتزام بتطبيق بنود اتفاق الرابع من أيار/مايو 2011، وذلك استكمالاً للخطوات التي تمت في غزة من تمكينٍ للحكومة وتسليمٍ للمعابر.

كما أكدا على أن سلاح المقاومة حق للشعب الفلسطيني طالما لم تقم الدولة الفلسطينية المستقلة، وعند ذلك سيكون هذا السلاح هو سلاح الجيش الوطني الفلسطيني التابع للدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

من جانبه، ثمن مدير جهاز المخابرات الفلسطينية، قيام الأجهزة الأمنية في غزة بواجبها على أكمل وجه في إدارة عملية السفر في معبر رفح وحفظ الأمن والنظام، بحسب البيان ذاته.

يذكر أن الحكومة الفلسطينية، كانت قد تسلمت المعابر من الأمن التابع لحركة "حماس" في الأول من تشرين ثاني/نوفمبر الجاري وفق الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين "فتح" و"حماس" بإشراف ورعاية مصر.

ووقعت حركتا "فتح" و"حماس"، أوائل الشهر الجاري، اتفاق مصالحة، في القاهرة، برعاية مصرية، ينص على تمكين حكومة التوافق الفلسطينية من إدارة شؤون قطاع غزة.

كما تضمن الاتفاق دعوة القاهرة لكافة الفصائل الفلسطينية، الموقعة على اتفاقية "الوفاق الوطني"، لعقد اجتماع في 21 تشرين ثاني/ نوفمبر الجاري، والذي يتوقع أن يناقش خلاله ترتيبات إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، وإعادة هيكلة منظمة التحرير.

اللاجئون الفلسطينيون: ملف أردني بامتياز

عريب الرنتاوي الدستور 2017\11\19

مباشرة، ومن دون لف أو دوران، كل من دخل عملية مدريد – أوسلو– وادي عربة، وما سبقها وتبعها ومن عمليات ومحاولات، كان يدرك أتم الإدراك، أن أية تسوية تفاوضية بين الفلسطينيين (والعرب) وإسرائيل، لم تكن تحتمل حلاً لقضية اللاجئين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وأبرزها القرار 194 القاضي بعودتهم والتعويض عليهم ... من قال بخلاف، أقله أمام الكاميرات والرأي العام، كان يبغي ذر الرماد في العيون، بانتظار تفسيرات "جائرة" لمنطوق القرار الأممي وروحه.

من فكرة "العودة الرمزية" لبضعة عشرات ألوف اللاجئين، وغالباً من باب "جمع شمل العائلات"، إلى فكرة العودة للدولة الفلسطينية وليس إلى "الديار التي شُردوا منها"، مروراً بمعايير كلينتون في ورقته "لا ورقته" الشهيرة، والتي والتي قامت على التوطين والتهجير إلى "طرف ثالث" والتعويض مع السماح بممارسة بعض طقوس "العودة الرمزية" ... وصولاً إلى مبادرة السلام العربية في بيروت.

الأفكار "التوافقية" كتلك التي تمخضت عنها مفاوضات طابا وكامب ديفيد، والتي لم تستكمل ولم تقر بصورتها النهائية ... المبادرات غير الرسمية التي حملت أسماء شخصيات فلسطينية وإسرائيلية محسوبة على معسكري السلام لدى الجانبين، لم يخرج أحسنها وأوضحها في هذا المجال، عن السقف الذي رسمه الرئيس الأمريكي الأسبق، بيل كلينتون في أعقاب فشل مفاوضات جنيف.

اليوم، تعود مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لتحتل صدارة الاهتمامات الإقليمية والفلسطينية، مع تواتر "التسريبات" حول مشروع دونالد ترامب الذي يضع حروفه الأخيره، صهره جارد كوشنير، وبالتنسيق اللصيق مع عواصم عربية نافذة، .

اليوم، وبعد سلسلة التحولات التي طرأت على الأوضاع الداخلية لبعض الدول المضيفة للاجئين، باتت قضية اللجوء الفلسطيني قضية أردنية بامتياز ... فلسطينيو لبنان وقعوا ضحية تعذر إحقاق حق العودة وتنامي القلق اللبناني من مشروع التوطين، فكان "التهجير" خياراً مفروضاً على الشعب الفلسطيني في لبنان، الذي لم يبق منه سوى 160 – 180 ألفاً فقط، وهم الذين بلغت أعدادهم على كشوف الأونروا حوالي 600 ألف، وهم الذين كان يتعين أن يبلغوا ضفاف المليون، لو أنهم وجدوا بيئة "غير طاردة" لهم، أسوة ببقية التجمعات الفلسطينية ومعدلات الولادة والتكاثر خلال السبعين عاماً التي اعقبت النكبة.

فلسطينيو سوريا، واجهوا نكبة جديدة بعد نكبتهم القديمة، مخيماتهم باتت حطاماً، وتوزعوا على أربع أرجاء الكرة الأرضية، شأنهم في ذلك شأن فلسطينيي العراق، الذين لم يبق منهم سوى حفنة قليلة، بعد أن توزعوا على التشيلي والبيرو وبقية أصقاع العالم ... لا ندري كم تبقى من فلسطينيي سوريا، لكن المؤكد أن مصائرهم لا تختلف كثيراً عن مصائر أشقائهم في لبنان، فالحرب فعلت بهم ما فعلته بأشقائهم السوريين، والجماعات الإرهابية نجحت في السيطرة على عاصمة الشتات الفلسطيني: مخيم اليرموك، وتحويله أثراً بعد عين.

الأردن أكبر مضيف للاجئين، وربما تكون مدنه الكبرى الثلاث، أكبر تجمعات وحواضن للفلسطينيين في العالم، بما فيها مدن فلسطين ذاتها .... الأردن معني لا بحكم التزامه بموجب مقررات مؤتمر أريحا فحسب، ولا لكون معظم اللاجئين على أرضه هم من التابعية الأردنية، بل ولأنه أيضاً الدولة التي تحملت العبء الأكبر للجوء الفلسطيني ... الأردن من موقعه هذا، من حقه أن يكون في صدارة المؤتمرات والحوارات التي تتناول المسألة، لا أن تأتيه أخبار الصفقات والتسويات "تسريباً" و"تلميحاً" من هذا الشقيق أو ذاك الصديق.

لا أحد من حقه أن يقرر أو أن يعطي الضوء الأخضر، أو يتعهد بدعم مبادرة تخص الفلسطينيين أولاً، وتخص الأردن والأردنيين في المقام التالي مباشرة، من دون التشاور مع رام الله وعمان، ومن دون مراعاة أعمق الحقوق والمصالح لهذين الطرفين، بل ومن دون الإصغاء بدقة، لمطالب هذين الفريقين ... هي قضيتنا أردنيين وفلسطينيين، وهي ليست مطروحة على موائد المقايضات والمساومات، ولا هي شهادة حسن سلوك يمكن تقديمها لأي طرف إقليمي أو دولي.

هي قضيتنا، أردنيين وفلسطينيين، وبيدنا أن نقول لا وأن نقول نعم، ومن واجب الآخرين الإصغاء لقولنا واحترام حقوقنا ومصالحنا، ولن يكون مقبولاً أبداً، أن يقال لنا ما يتعين علينا فعله، أو نقبل بأن نسقط سهواً في معمة الصراعات المحتدمة .

وإذا كنا، أردنيين وفلسطينيين، قد جنحنا، طواعية أو عن "قلة حيلة"، لتغليب علاقات الأخوة والتضامن على الحسابات الوطنية الخاصة بنا، والتحقنا بأحلاف ومبادرات، لم نكن من مهندسيها، فليس معنى ذلك، أن يتمادى أي كان، في القفز من فوق أعمق حقوقنا ومصالحنا، فالمسألة هنا تتعلق بصميم أمننا وهويتنا وحقوقنا الوطنية ومصالحنا العليا، التي لا يمكننا إدراجها في سوق المزايدات والمناقصات، ولا نقبل أن نهدرها أو نبددها في لعبة المجاملات .

عشراوي تتحدث لـ"عربي21" عن خبايا توجه واشنطن نحو المنظمة

المنظمة ما زالت ضمن قائمة الإرهاب الأمريكية

غزة- عربي21- أحمد صقر 2017\11\19

حذرت قيادية فلسطينية بارزة مطلعة على تفاصيل السياسية الأمريكية، بشأن تعاملها مع مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، من خطورة الخطوة الأمريكية "غير المدروسة"، التي من شأنها أن تؤدي لـ"قطع نهائي" للعلاقة بين الإدارة الأمريكية والفلسطينيين.

قائمة الإرهاب

ورفضت واشنطن تجديد ترخيص مكتب منظمة التحرير لديها، وأوضح وزير الخارجية الأمريكية، ريكس تيلرسون، أن الفلسطينيين يخالفون قانونا أمريكيا ينص على ضرورة غلق بعثة منظمة التحرير الفلسطينية، إذا ما قام الفلسطينيون بدفع المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة "إسرائيل" على جرائمها بحق الفلسطينيين.

وأكدت القيادية الفلسطينية البارزة، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حنان عشراوي، أن الإجراء الأمريكي بشأن مكتب المنظمة "خطوة غير مدروسة، تنم عن سياسية استعلاء أمريكية في التعامل مع الفلسطينيين".

وأوضحت في حوار خاص مع "عربي21"، أن "وضع مكتب المنظمة التمثيلي في واشنطن منذ أن سمح لها الكونغرس الأمريكي بفتح المكتب عام 1994، لم يسو بعد كمؤسسة شريكة، كما لم يتم إزالتها من قائمة الإرهاب الأمريكية".

ونوهت عشراوي إلى أنه "يتوجب على وزير الخارجية الفلسطيني كل 6 أشهر تقديم تقرير يفيد بأن المنظمة ما زالت تنفذ التزاماتها وفق قرار الكونغرس، الذي يسمح لها بتجديد الترخيص لمكتب المنظمة كل 6 أشهر عند تقديم هذا التقرير".

وأشارت إلى أن الكونغرس الأمريكي أدرج، عام 2015، قضية ذهاب السلطة الفلسطينية لمحكمة الجنايات الدولية؛ من أجل ملاحقة إسرائيل، أو تقديم شكاو بحقها، أو حتى دعم أي قرار قضائي ضدها، ضمن قانونه الخاص في تعامله مع المنظمة، حيث يترتب على ذلك قطع علاقتهم بمكتب المنظمة، وهذا يعني عقوبات أمريكية".

تصريحات الرئيس

ولفتت عضو اللجنة التنفيذية إلى أن الأمور منذ عام 1994 وهي تسير بشكل تلقائي حتى 15 تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري، حيث وصلتنا رسالة في يوم 16 من الشهر ذاته أن وزير الخارجية الفلسطيني (رياض المالكي) لم يستطع أن يقدم تقريرا بالتزام المنظمة، أو أنها نفذت التزاماتها وفق قانون الكونغرس؛ وذلك نتيجة تصريحات الرئيس (محمود عباس) وقيادات فلسطينية أخرى، حول محكمة الجنايات".

وبينت أن التوجه الأمريكي بشأن مكتب المنظمة "لم يأت حتى نتيجة خطوات عملية أو تقديم الفلسطينيين لملفات قضائية ضد إسرائيل، وإنما فقط نتيجة تصريحات"، مؤكدة أن "مكتب المنظمة –وفق هذا الواقع– لن يستطيع العمل".

وأفادت بأن "هناك 90 يوما لمتابعة هذا الأمر من قبل الإدارة الأمريكية، وهذا من شأنه أن يفضي إلى إغلاق مكتب المنظمة بشكل تام، أو تجديد الترخيص واستئناف العمل"، معتبرة أن هذا بمثابة "وضع القيادة الفلسطينية تحت الاختبار؛ لإثبات الجدارة، وهذا أمر مرفوض كليا؛ لأنه سياسة استعلائية تصب في صالح إسرائيل".

وعبرت عشراوي عن استهجانها للسلوك الأمريكي، الذي "يفترض به أن يدعم مساءلة إسرائيل، أو على الأقل حثها بالكف عن مواصلة انتهاكها للقانون الدولي"، موضحة أن الإدارة الأمريكية تسعى لـ"جعل إسرائيل دولة فوق القانون ولديها حصانة، في الوقت ذاته تريد أن تعاقب ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية".

وتابعت: "فلسطين لم تفعل شيئا بعد، وكل ما صدر عنها أنها تحدثت عن ضرورة ملاحقة إسرائيل من قبل محكمة الجنايات، التي يجب عليها العمل وفق ما لديها من صلاحيات بشكل جدي من أجل مساءلة إسرائيل"، مضيفة: "إذا لم تقم محكمة الجنايات بذلك، فهذا يعني أنها لم تقم بما عليها من التزامات".

قطع العلاقات

وحول ربط "رفع الحظر" عن مكتب المنظمة ومنحه التراخيص اللازمة للعمل بإجراء مفاوضات جادة مع الاحتلال الإسرائيلي، قالت: "هذه خطوة مفضوحة وغريبة، خاصة في توقيتها؛ لأنها تأتي للضغط على القيادة الفلسطينية؛ من أجل تهيئة الظروف لتحقيق الرؤية الأمريكية الداعمة لإسرائيل في المنطقة، وهذا بالنسبة لنا مرفوض".

وشددت القيادية الفلسطينية على أن "الموقف الصحيح هو أن كافة الشعوب والدول يجب أن تعامل بالمثل أمام القانون الدولي"، مؤكدة أن "فلسطين وقيادتها لم ترتكب أي خطأ، بل هناك التزام فلسطيني كبير بالقانون الدولي والاتفاقيات الموقعة، وإسرائيل هي التي أخلت بكل ذلك".

واعتبرت في حوارها مع "عربي21"، أن ما حدث "يمنح الفلسطينيين فرصة مناسبة لإعادة ترتيب أوراق مكتب المنظمة في واشنطن، وتصويب وضع المنظمة ودولة فلسطين في القانون الأمريكي؛ كي لا يستخدم لابتزاز الفلسطينيين".

وتساءلت: "كيف يمكن للإدارة الأمريكية أن تلعب دورا سياسيا رئيسيا في عملية السلام في المنطقة، في حال أقدمت على إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وهي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؟"، مؤكدة أن "إغلاق مكتب المنظمة في واشنطن يعني قطعا نهائيا للعلاقات بين أمريكا والفلسطينيين".

وحول إمكانية تصفية الولايات المتحدة الأمريكية لمكتب المنظمة في واشنطن، استبعدت عشراوي إقدام الإدارة الأمريكية على مثل هذه الخطوة، التي من شأنها أن "تكشف لهم أن هذا الإجراء لن يمر، وسيؤثر علي دورهم في عملية السلام بشكل سلبي؛ لأنهم لن يجدوا أي فلسطيني يتحدث معهم".

وأكدت مجددا أن الخطوة الأمريكية "غير مدروسة".

منع تجديد مكتب منظمة التحرير في واشنطن: صائب عريقات يتهم نتنياهو بالسعي لإفساد "مسار السلام" ..بوادر أزمة دبلوماسية والسلطة تخشى العواقب في الداخل الفلسطيني والأردن دخل على الخط للإحتواء

رأي اليوم- رصد وخاص 2017\11\19

بدأت اوساط فلسطينية وأردنية باجراء إتصالات لتدارك نمو أزمة جديدة بين القيادة الفلسطينية ووزارةالخارجية الفلسطينية عشية إطلاق محادثات معمقة بعنوان تسوية لها علاقة بالقضية الفلسطينية.

وفيما هددت منظمة التحرير الفلسطينية على لسان الدكتور صائب عريقات بإجراءات للرد على قرار أمريكي يهدد مكاتب المنظمة في واشنطن أجرى وزير الخارجية الأردني ايمن الصفدي إتصالات بالطرفين كما علمت رأي اليوم على امل إحتواء اي تطور للموقف.

وتم إبلاغ رسالة فلسطينية لواشنطن بان القرار إذا نفذ سيؤدي لمحاصرة القيادة الفلسطينية ومضايقتها خصوصا امام الشعب الفلسطيني ومؤسسات المنظمة.

هددت منظمة التحرير الفلسطينية بقطع علاقاتها بالولايات المتحدة، إن هي أغلقت مكتب المنظمة في واشنطن.

ووصف الأمين العام للمنظمة، صائب عريقات، في مقطع فيديو على موقع تويتر، قرار واشنطن بأنه غير مقبول.

وقد رفضت وزارة الخارجية الأمريكية، لأول مرة منذ الثمانينات، تجديد ترخيص بالنشاط كانت تصدره كل ستة أشهر للمنظمة.

ويعتقد أن القرار استند إلى قانون صدر عام 2015 ينص على أنه لا ينبغي للسلطات الفلسطينية أن تضغط على محكمة الجنايات الدولية للتحقيق مع الإسرائيليين.

وأمام الرئيس دونالد ترامب مهلة تسعين يوما لوقف إغلاق المكتب وإلا فإن الفلسطينيين ممنوعون من النشاط في الولايات المتحدة كما فسرت مصادر لبي بي سي.

وقالت وزارة الخارجية الأمريكية إنها رفضت تجديد الترخيص لمكتب المنظمة ردا على "اعتزام الفلسطينيين رفع قضية المستوطنات إلى المحكمة الجنائية الدولية".

وأضافت أن القرار قد يلغى "إذا دخل الفلسطينيون في مفاوضات جادة مع إسرائيل".

وألقى عريقات اللوم في اتخاذ هذا القرار على الضغوط "التي تمارسها حكومة بنيامين نتنياهو على الإدارة الأمريكية".

وقال إنه "جاء تزامنا مع محاولات التعاون من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي، ليفسد مسار السلام برمته".

المشروع الفلسطيني بين حلّ الدولة الواحدة وحلّ الدولتين

معين الطاهر العربي الجديد 2017\11\19

تهدف هذه المقالة إلى تفكيك الوهم السائد بأنّ المشروع الوطني الفلسطيني يجب، وبالضرورة، أن يتراوح إطاره النظري بين حلّ الدولتين الذي لفظ أنفاسه الأخيرة أو يكاد، وحلّ الدولة الواحدة بديلا مزعوما لا غنى عنه لحلّ الدولتين المتهاوي. رافضًا حصر المشروع الوطني الفلسطيني ضمن هذين الإطارين، مستندًا في ذلك إلى تحليل (وتفكيك) المخاطر التي تندرج تحتها تلك الأفكار في هذه المرحلة، والتي ستؤدي، برأي كاتب المقالة، إلى مزيدٍ من التنازلات المجانية للعدو، وتغييب فرصة بناء مشروع وطني فلسطيني حقيقي، يسعى إلى دحر الاحتلال وتحرير فلسطين من الكيان الصهيوني.

بداية، حلّ الدولتين هو الحلّ الذي سعت إليه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وقدّمت خلاله تنازلات متدرجة، منذ مشروع النقاط العشر عام 1974 وحتى اتفاق أوسلو، وإعادة إنتاج هذا الاتفاق في عهد الرئيس محمود عباس. واعتُبر هذا الحلّ بمنزلة المشروع الوطني الفلسطيني طوال هذه الحقبة التاريخية، قبل أن نشهد أخيرا نعيه على أيدي أصحابه، كان آخرها خطبة الرئيس محمود عباس في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، في سبتمبر/ أيلول الماضي، وأعلن فيها أنّ الاحتلال أنهى عمليًا حلّ الدولتين، وأنّه حل لم يعد قابلًا للتطبيق، مهددًا باللجوء إلى حلّ الدولة الواحدة بديلا طبيعيا لفشله وانهياره. وهو شعار ردّده كثيرًا قادة في السلطة الوطنية، بل إنّ الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لم يستثنه من قائمة خياراته، حين أعلن أنّه سيدعم ما يتفق عليه الطرفان من صيغ، أكانت حلّ الدولتين أم الدولة الواحدة.

بعد أكثر من 43 عامًا على برنامج النقاط العشر، وبعد ربع قرن على اتفاق أوسلو، بات جليّا أنّ مشروع حلّ الدولتين لم يعد يمثّل الإطار الأصلح للمشروع الوطني الفلسطيني، فقد قدّمت القيادة الفلسطينية جميع ما لديها من تنازلاتٍ وُصفت بالمرونة، لكنّ جنازير الدبابات الصهيونية سحقتها، وجدران المستوطنات لم تُبقِ شيئًا يمكن التنازل عنه من الـ 22% الباقية، بعد أن سلّمنا للعدو بحقه في الـ 78% التي أقام عليها دولته، وبعد أن أصبحت قضايا، مثل عودة اللاجئين، في مهب الريح، وبعد أن قسّم هذا الحلّ الشعب الفلسطيني إلى ضفةٍ وقطاع، قبل أن ينقسما مجددًا، وإلى فلسطينيي 1948 وفلسطينيي الشتات، من دون أن يتمكّن من جمعهم في مشروع وطني فلسطيني جامع لآلامهم وآمالهم.

دفع انهيار حلّ الدولتين سياسيين إلى تكرار الحديث عن حلّ الدولة الواحدة. ولكن من المهم الانتباه هنا إلى أنّ حلّ الدولة الواحدة الذي يُبشّرون به يختلف اختلافًا كليًا عن ذلك المشروع الذي تبنّته حركة فتح في نهاية الستينيات، والذي دعا إلى إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين تتعايش فيها الأديان المختلفة، أو عن

الأفكار التي طرحها الدكتور عزمي بشارة سابقًا، إذ إنّ ذلك كان يتضمن الخلاص من طبيعة الكيان الصهيوني وبنيته، مقدمة ضرورية لهذا الحلّ.

في طليعة من يُبشّر الآن بالتحوّل نحو حلّ الدولة الواحدة أولئك الذين تبنّوا حلّ الدولتين أعوامًا طوالًا. وفي حقيقة الأمر، لا يعتبر هذا مؤشرًا جديًا على صدق دعواهم، بقدر ما هي رسائل تحذير وتهديد لنُخب اليمين الصهيوني من أنّ انهيار حلّ الدولتين سيقود بالضرورة إلى حلّ الدولة الواحدة التي يتوهمون أنّها ستُخلُّ بمبدأ نقاء الدولة اليهودية.

في هذا جهل مطبق للحركة الصهيونية، ولمخططات اليمين الصهيوني الحاكم، والذي يزداد تطرفًا في غياب كامل لما يُدعى معسكر السلام الإسرائيلي. المخطط الصهيوني واضح، ولا يخشى هذه التهديدات الفارغة من أي محتوى أو مضمون، فهو يرفض حلّ الدولتين، ويريد الأرض الفلسطينية كلها من دون سكّان. يريد دولة واحدة يهودية، وليست دولة ثنائية القومية، دولة لا مكان للفلسطينيين فيها مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات. هو يريد دولة أبارتهايد يكون فيها الفلسطينيون في كانتونات مغلقة، مواطنين من درجة عاشرة، قبل دفعهم إلى الرحيل. وأي مفاوضات ستجري حول هذا الموضوع لن تكون أحسن حالًا من مفاوضات حلّ الدولتين، ولن تخرج عن إطار حدّ أدنى من الحقوق المدنية في ظلّ مجتمعاتٍ منفصلة.

والأدهى من ذلك أنّ بعضًا ممّن ينادي بهذا الحلّ يرى أنّه سيجنّبه مسائل كانت مطروحة في مفاوضات حلّ الدولتين، مثل تبادل الأراضي والمستوطنات وغيرهما. فما دُمنا سنكون في دولة واحدة، فإنّ هذه القضايا تصبح محلولة، ولا داعي لنقاشها أو التفاوض حولها. لذا فإن طرح مشروع الدولة الواحدة بهذه الصيغة، والدعوة إلى التفاوض بشأنها، لن يشكل إلا وهما وسرابا جديدين، وفي ظلّ موازين القوى الراهنة، سيشرعن ذلك ضم الجزء الباقي من الأرض الفلسطينية إلى الكيان الصهيوني، ويُحيل المجتمع الفلسطيني بأسره إلى مجتمع يعيش في ظلّ نظام الأبرتهايد الصهيوني، ولا يمكن أن يُشكّل أساسًا لمشروع وطني فلسطيني حقيقي، يسعى إلى إزالة الكيان الصهيوني وتحرير فلسطين، والحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

وبشأن المشروع الوطني الفلسطيني الذي علينا أن نسعى إليه، فإنه المشروع الذي يكفل وحدة الشعب الفلسطيني في جميع مناطق وجوده؛ في الأراضي المحتلة منذ عام 1948، والمحتل منها منذ 1967، والفلسطينيين اللاجئين في الشتات والمنافي، ويكفل وحدة قضيتهم وحقهم في العودة إلى أرضهم. ومن الجدير بالذكر أنّ تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا) الذي أطلق في

مارس/ آذار الماضي قرّر أنّ إسرائيل تمارس نظام الأبارتهايد على تجمعات الشعب الفلسطيني كلها، تحت مسمياتٍ مختلفة؛ فهناك المواطنة، ومصادرة الأراضي والاحتلال العسكري، ومنع عودة اللاجئين إلى ديارهم، في وقت يسمح فيه بعودة أي يهودي، ونيله الجنسية الإسرائيلية خلال دقائق من وصوله إلى الأرض الفلسطينية. وخلُص إلى اعتبار ذلك جريمةً ضد الإنسانية، وأنّ الحلّ الوحيد لها يتمثّل في تفكيك البنية الدستورية والقانونية للكيان الصهيوني، وما دون ذلك يُبقي الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني قائمًا.

المشروع الوطني الفلسطيني الجامع هو الذي يسعى إلى دحر الاحتلال، وتفكيك الكيان الصهيوني فوق أرض فلسطين، عبر توحيد جهد الشعب الفلسطيني والأمة العربية وأحرار العالم لتحقيق هذا الهدف.

ويبقى السؤال، لماذا على الضحية دومًا أن تقترح الحلول على قاتلها؟ وما الذي استفدناه من تقديم التنازلات سعيًا إلى تسوية بحدّ أدنى ثبت فشلها؟ وهل صحيح أنّ تغيير الاستراتيجيات وتقديم التنازلات كان سرّ البقاء، أم أنّها كانت أساس تراجع مشروعنا الوطني من الثورة إلى "أوسلو" وما بعدها.

وخاتمة القول: لا مناص لنا من العودة إلى جذور قضيتنا وجعلها أساسًا راسخًا لمشروعنا الوطني الفلسطيني.

زج الفلسطينيين في المواجهة

حسام كنفاني العربي الجديد 2017\11\19

في خضم الانشغال العربي والإقليمي والدولي في قضية رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري وقصة استقالته ووجوده في الرياض، وبالتزامن مع الاستقالة والأثر الذي تركته، مرت زيارة الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، إلى الرياض، ولقاؤه ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، بشكل سريع وعرضي في التداولات الإعلامية التي لم تعطهما حقهما من البحث عن الخلفيات، خصوصاً أن الزيارة لم يكن مخططاً لها مسبقاً، وجاءت على عجل، وإثر ما بدا استدعاءً من المسؤولين السعوديين لأبو مازن.

ما تسرب حتى الآن من اللقاء هو الحديث عن الوثيقة التي يعتزم الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الكشف عنها الشهر المقبل، وقيل إنها تهدف إلى رسم خط جديد للتسوية الفلسطينية – الإسرائيلية. غير أن أي تفاصيل واضحة عن هذه الخطة لم يكشف عنها، باستثناء أن الغرض الأساسي منها هو مواجهة مد النفوذ الإيراني في المنطقة، وهو غرضٌ يتوافق عليه بشكل كامل المسؤولون في السعودية والرئيس الأميركي. فليس خافياً على أحد أن الرياض وضعت إيران في مقدمة قائمة الأعداء الذين يجب التخلص منهم، وهي لهذا الغرض على استعدادٍ لفتح خط تنسيق مباشر مع إسرائيل، في إطار تحقيق هذا الهدف وإرضاء الراعي الأميركي الذي يقوم بدور التغطية على كل الممارسات السعودية في المنطقة، بدءاً من اليمن وصولاً حالياً إلى لبنان، إضافة إلى مباركة الإجراءات الداخلية التي يقوم بها ولي العهد السعودي.

العداء السعودي الإيراني معروف، لكن جديده اليوم محاولة زج الفلسطينيين فيه، تماماً كما جرى مع اليمن ويجري حالياً مع لبنان. ولهذا، كانت زيارة أبو مازن التي لم يعرف إلى الآن ما دار فيها، وكيف تريد الرياض استثمار الطرف الفلسطيني في المواجهة مع طهران. لا شك أن الخطوة الأولى ستكون عبر إقناع عباس، أو الضغط عليه، لقبول خطة ترامب المرتقبة، باعتبارها تخدم هذا الهدف.

فكرة الضغط على أبو مازن لقبول "وثيقة" ترامب قد تعطي فكرة أولية عن ماذا يحمل الرئيس الأميركي في جعبته، فالرئيس الفلسطيني من المنادين الأساسيين بالتسوية والتفاوض، وكان خلال السنوات الماضية يقدم التنازل تلو الآخر لاستدراج قبول إسرائيلي بالجلوس على طاولة المفاوضات، لبحث قضايا الوضع النهائي وإعلان الدولة الفلسطينية الذي سعى إلى القيام به من طرف واحد، لكنه لم يفلح في ذلك. والمعروف أن أبو مازن مستعد للقبول بالحد الأدنى، في مرحلة أولى، لتحقيق هذا الهدف في حياته، وتسجيل اسم دولة فلسطين في عهده. وبالتالي لا حاجة لممارسة ضغوط كثيرة عليه لقبول التفاوض، إلا إذا كان المعروض أقل بكثير من الحد الأدنى، وهو ما يمكن استنتاجه من الحراك السعودي في هذا المجال، والذي يمكن أن

يكون حراكاً باتجاه إعادة صوغ المبادرة العربية للسلام، السعودية الأصل، أو ربما وأدها والخروج بفكرة جديدة من وحي التحالف مع ترامب.

قد تكون الأيام المقبلة كفيلةً بتسريب مزيد من المعلومات عن التحرك السعودي الأميركي تجاه القضية الفلسطينية، والذي بالتأكيد لن يكون لصالحها، وإنما لخدمة مشروع المواجهة السعودية الإيرانية، وإدخال الفلسطينيين طرفاً فيها.

حماس تعلن أسماء وفدها الى القاهرة برئاسة صالح العاروري..ومفاجأة في التشكيل

أمد/ غزة: 2017\11\19

صرح فوزي برهوم، الناطق باسم حركة "حماس" بما يأتي:

في إطار استعدادها لجولة الحوارات التي ستجري في القاهرة، شكلت حركة "حماس" وفدها المحاور برئاسة نائب رئيس المكتب السياسي للحركة صالح العاروري، وبعضوية كلاً من أعضاء المكتب السياسي يحيى السنوار، والدكتور خليل الحية، وحسام بدران والدكتور صلاح البردويل.

وأضاف برهوم، ان قيادة الحركة أجرت سلسلة من اللقاءات الداخلية والفصائلية، حددت فيها رؤيتها لإنجاح ملفات الحوار بناءً على اتفاقية الوفاق الوطني الموقعة في القاهرة بتاريخ 4/5/2011، والمتمثلة في الملفات التالية: (منظمة التحرير الفلسطينية، والانتخابات العامة، والأمن، والمصالحة المجتمعية، والحريات العامة، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية)؛ ووضع الآليات والتوقيتات اللازمة لتطبيق ما تم التوقيع عليه.

وتؤكد الحركة في هذا الإطار على ضرورة تظافر كل الجهود من أجل إنجاح هذه الحوارات بالرعاية المصرية وبما يحقق الشراكة الوطنية ووحدة الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال وإنهاء معاناة أهلنا في الضفة وغزة على حدٍ سواء.

ويلاحظ من تشكيلة الوفد، غياب د.موسى أبو مرزوق الذي كان مسؤولا عن الملف طوال السنوات العشرة الأخيرة، وانضمام صلاح البردويل للوفد.

لجان المقاومة: التهديدات الأمريكية لمنظمة التحرير تتطلب تعزيز الوحدة

أمد / غزة: 2017\11\19

قال الأمين العام للجان المقاومة الأخ الحاج أيمن الششنية " أبو ياسر" بأن التهديدات الأمريكية لمنظمة التحرير الفلسطينية بإغلاق مكاتبها في إطار الإنحياز للعدو الصهيوني والعداء لشعبنا الفلسطيني وهذا ليس بالجديد على سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة التي رفعت حق الفيتو مراراً في مجلس الأمن ضد حقوقنا الوطنية الثابتة .

وأوضح الأمين العام للجان المقاومة بأن الوحدة الفلسطينية هي سلاحنا الأجدى والأكثر تأثيراً في مواجهة المخططات الأمريكية التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية التي يقودها الرئيس الأمريكي ترامب تحت مسمى " صفقة القرن ".

وأضاف الششنية بأن مشاريع التصفية والتدمير لقضيتنا لن تمر ولن يكتب لها النجاح فالشعب الفلسطيني الحر لديه من القدرة المؤثرة بوحدته ومقاومته الباسلة التي ستفشل كل المشاريع الهزيلة التي تهدف إلى ترسيخ الإحتلال الصهيوني ومنحه شرعية زائفة على أرضنا المباركة.

ودعا الأمين العام للجان المقاومة كافة الأطراف العربية والفلسطينية إلى عدم التعاطي مع مشاريع ترامب التدميرية وإعلان الرفض المدوي لها وعدم الإنجرار ورائها تحت أي دعاوي خائبة لا تصمد أمام حقيقة الإستهداف الصهيوأمريكي لفلسطين والأمة العربية والإسلامية ونهب مقدراتها وإفشال نهضتها .

وطالب الششنية جماهير أمتنا العربية والإسلامية إلى الوقوف سداً منيعاً أمام دعاوي التطبيع مع العدو الصهيوني وإفشال مرادها وإحباط مساعيها التي تهدف إلى التسليم بالإحتلال الصهيوني لفلسطين ومقدساتها ، مضيفاً من واجب الأمة حكومات وشعوب وأحزاب دعم صمود شعبنا في أرضه وإسناد ودعم مقاومتنا الباسلة للتصدي للهجمة الصهيوني التي تستهدف الأرض والمقدسات في فلسطين.

ابو ردينة: الادارة الامريكية تفقد أهليتها بدور وسيط السلام

رام الله – معا – 2017\11\18

عبرت الرئاسة الفلسطينية عن استغرابها الشديد من الاجراء الامريكي الاخير بخصوص مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة الاميركية واشنطن، خاصة وان لقاءات الرئيس محمود عباس مع الرئيس الاميركي دونالد ترامب، تميزت بتفاهم كامل حول خطوات تمهد لخلق اجواء تسمح باستئناف عملية السلام.

وقال نبيل ابو ردينة الناطق الرسمي باسم الرئاسة كما نشرت الوكالة الرسمية "إن الجانب الفلسطيني لم يتلق أية أفكار رغم مضي أشهر طويلة، ولقاءات متعددة مع الجانب الامريكي، مما يفقد الادارة الامريكية اهليتها للقيام بدور الوسيط، وانسحابها من مهامها كراعية للعملية السياسية، وذلك من أجل تحقيق السلام الذي وعد الرئيس ترامب بالعمل من أجل الوصول إليه".

واكد ابو ردينة ان هذا الاجراء الذي يهدف إلى إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية يمثل خطوة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الامريكية– الفلسطينية، الامر الذي يترتب عليه عواقب خطيرة على عملية السلام، وعلى العلاقات الامريكية– العربية، ويمثل ضربة لجهود صنع السلام، ويمثل كذلك مكافأة لإسرائيل التي تعمل على عرقلة الجهود الاميركية من خلال امعانها في سياسة الاستيطان، ورفضها قبول مبدأ حل الدولتين.

فتح: مؤامرة إسرائيلية لتنفيذ المبادرة العربية بـ"المقلوب"

رام الله – صفا 2017\11\18

أكدت حركة فتح أن السلام الحقيقي الدائم يبدأ من فلسطين من خلال إنهاء الاحتلال الاسرائيلي الكامل لأراض فلسطين وعلى رأسها القدس المحتلة، وأنه مخطأ من يظن أن سلاما يمكن أن يتحقق من خلال تجاوز حقوق الشعب الفلسطيني أو من خلال البحث عن صيغ مائعه من شأنها تجميل الاحتلال واستمراره بطرق مختلفة.

وقال المتحدث باسم الحركة عضو مجلسها الثوري اسامة القواسمي، في بيان له: " لن نقبل بأقل من حقوقنا التي كفلها القانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة بقضيتنا، وأن محاولات إسرائيل فرض رؤيتها السياسية والأمنية على شعبنا وقيادتنا ستبوء بالفشل الحتمي مهما عظمت الضغوطات ومهما طال الزمن".

وأعرب عن ثقته بأن العرب سيقفون الى جانبنا في رفض المؤامرة الاسرائيلية التي تسعى من وراءها إلى تنفيذ المبادرة العربية بالمقلوب، وتجاوز حقوق شعبنا الراسخة والثابتة.

وشدد القواسمي "سنتصدى بكل إيمان وثبات وقوة الى أية مشاريع مشبوهة تستهدف النيل من حقوقنا وعلى رأسها القدس العاصمة".

وأضاف سنتعاطى بشكل إيجابي مع آية طروحات محترمة وايجابية ومنسجمة مع القانون الدولي، ونسعى لإنجاح أي جهد دولي من شأنه تطبيق قرارات الشرعية الدولية، موضحًا أن المشكلة لم تكن في يوم من الأيام عند الشعب الفلسطيني وقيادته، بل كانت وما زالت عن حكومة الاحتلال الإسرائيلية الرافضة للقانون الدولي.

وكان وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون هدد منظمة التحرير الفلسطينية بإغلاق بعثتها في واشنطن في حال جرى مقاضاة دولة الاحتلال الإسرائيلي على جرائمها بحق الفلسطينيين أمام المحكمة الجنائية الدولية، وما لم تدخل في مفاوضات سلام جدّية مع "إسرائيل".

يجدر الإشارة إلى أن ترمب تعهد بأن يكون الرئيس الذي سيحقق "السلام" بين الكيان الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية عبر ما أسماه "صفقة القرن".

قيادي في حماس يطالب بحراك جاد لإنجاز مصالحة حقيقية على الأرض

رام الله(فلسطين) قدس برس 2017\11\18

قال القيادي في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بالضفة الغربية، حسن يوسف، إن الأنظار كلها تتجه نحو الحوار الذي سيُجرى في القاهرة في الـ21 من الشهر الحالي، مطالباً الكل الفلسطيني بحراك جاد وعملي على الأرض، لإطلاق مصالحة وطنية فلسطينية حقيقية.

ودعا القيادي في حماس في تصريح صحفي له تلقته "قدس برس" الجميع بلا استثناء لضرورة تأدية استحقاقات المصالحة، وعدم التأخر لإنجاز ملفها، مؤكداً أن المصالحة ليست مصلحة لفصيل، بل لكل فلسطيني.

وأكد إن تأخر المصالحة على مدار الأعوام السابقة، كان له تأثير سلبي انعكس على المواطن الفلسطيني والقضية الفلسطينية، وقد آن الأوان لطي هذه الصفحة، والمضي قدما نحو مصلحة شعبنا بكل أطيافه".

ووجّه يوسف حديثه للسلطة الفلسطينية مطالباً إياها بضرورة رفع العقوبات عن غزة وإغلاق ملف الاعتقالات السياسية نهائياً، وفقاً لما تقتضيه مصلحة الشعب الفلسطيني.

وحذّر من أن أي تأخر في إنجاز الملفات العالقة؛ ستجعل الفلسطيني في موضع القلق من هدم كل الجهود التي بنيت لطي ملف الانقسام.

ووقعت حركتا "فتح" و"حماس" مطلع الشهر الجاري في القاهرة، اتفاق المصالحة الذي توصلا إليه برعاية مصرية؛ في 12 تشرين أول (أكتوبر) الماضي، بعد أن أعلنت "حماس" حل اللجنة الإدارية في قطاع غزة، ودعوتها لحكومة الوفاق لممارسة مهامها بالكامل في قطاع غزة.

ونص الاتفاق على تنفيذ إجراءات لتمكين حكومة التوافق من ممارسة مهامها والقيام بمسؤولياتها الكاملة، في إدارة شؤون قطاع غزة، كما في الضفة الغربية، بحد أقصاه الأول من كانون أول (ديسمبر) المقبل، مع العمل على إزالة كافة المشاكل الناجمة عن الانقسام.

كما تضمن الاتفاق دعوة من القاهرة لكافة الفصائل الفلسطينية، الموقعة على اتفاقية الوفاق الوطني في 4 أيار (مايو) 2011، لعقد اجتماع في 21 تشرين ثاني (نوفمبر) الجاري، دون توضيح جدول أعماله، إلا أنه يتوقع أن يناقش ترتيبات إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، وإعادة هيكلة منظمة التحرير.

فصائل فلسطينية: لا بد من إنجاح المصالحة بما يخدم المصلحة العليا

غزة – خدمة قدس برس 2017\11\18

أصدرت فصائل فلسطينية وطنية وإسلامية بيانا اليوم السبت، أكدت فيه ضرورة إنجاح المصالحة بما يخدم المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني.

وأكدت كل من حركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية وطلائع حرب التحرير الشعبية في بيانها على ترحيبها باتفاق المصالحة بين حركتي "فتح" و"حماس"، مرحبة بالدعوة الموجهة من مصر لعقد دورة للحوار الوطني الفلسطيني في 21 من الشهر الجاري، مؤكدة ضرورة إنجاح هذا الدور لخدمة القضية الفلسطينية.

وحول الحوار المرتقب، اقترحت الفصائل أن يتضمن التأكيد على مضمون الاتفاقات السابقة لدورات الحوار الوطني الفلسطيني، والالتزام بها، خاصةً اتفاق القاهرة آذار 2005، ووثيقة الوفاق الوطني في غزة 2006، واتفاق القاهرة 2011 و 2013.

كما أضاف البيان بضرورة أن يتضمن الحوار مراجعة أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بالانتخابات وفق نظام التمثيل النسبي، وعقده خارج الأراضي المحتلة بما يقتضي دعوة اللجنة التحضيرية التي اجتمعت في بيروت في كانون الثاني/ يناير 2017 لاستئناف أعمالها.

كما طالب البيان بضرورة التأكيد على وثيقة الوفاق الوطني للعام 2006 التي تشكل أساس البرنامج الوطني الفلسطيني، والرؤية الوطنية في مواجهة استحقاقات المرحلة القادمة، إضافة إلى الترحيب بالاتفاق الأخير والتأكيد على ضرورة الإسراع في معالجة القضايا المجتمعية والحياتية للمواطنين في قطاع غزة.

وفي ختامه، أكد البيان أهمية مواصلة النضال بكافة أشكاله، لإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال، وتوفير مقومات صمودهم ورعاية عائلاتهم وتوفير مستلزماتها من أجل حياة كريمة دون تمييز.

"الوفاق": فتح معبر رفح على مدار الساعة بحاجة إلى "قرار سياسي"

رفح (فلسطين) قدس برس 2017\11\18

أكدت حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني، أن فتح معبر رفح البري بين قطاع غزة ومصر على مدار الساعة بحاجة إلى "قرار سياسي".

جاء ذلك على لسان مأمون أبو شهلا وزير العمل في الحكومة خلال تفقده اليوم السبت ووزيري الحكومة في غزة مفيد الحساينة وزير الاشغال العامة والاسكان وهيفاء الاغا وزيرة المراة سير العمل في معبر رفح البري في أول مرة لفتحه في ظل حكومة الوفاق الوطني.

وأكد أبو شهلا في تصريحه للصحفيين على جاهزية طواقهم لعمل المعبر على مدار الساعة، معربا عن أمله في ان يكون فتح معبر رفح هذا اليوم السبت بداية لفتحه بشكل دائم.

وكشف الوزير الفلسطيني وجود أفكار عديدة يتم طرحها من أجل التغلب على الصعوبات التي تواجه المسافرين بسبب الوضع الأمني المعقد في سيناء.

وثمن ابو شهلا الجهود التي يبذلها الموظفين في سبيل تسهيل مهمة سفر المواطنين وتوفير سبل الراحة لهم، مؤكداً أنهم على كفاءة عالية من العمل.

وأشاد بالأجهزة الأمنية بغزة وخاصة جهاز الشرطة الذي يعمل بلا كلل منذ ساعات الصباح الباكر من اجل تنظيم حركة المسافرين خارج وفي محيط المعبر، مؤكد انه سجلا نجاحا كبيرا في هذا الأمر.

ومن جهته ثمن الحساينة خلال المؤتمر الصحفي الذي تم عقده في المعبر موقف مصر في فتح المعبر أمام المواطنين الفلسطينيين في الاتجاهين، شاكراَ الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وجهاز المخابرات العامة المصرية "على الدور الذي قاموا به لفتحه لتخفيف عن معاناة أبناء الشعب الفلسطيني".

كما وتقدم الحساينة بالشكر لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الوزراء رامي الحمد الله "لدورهم في فتح معبر رفح البري".

ومن جهته أكد اياد البزم، الناطق باسم وزارة الداخلية في غزة انه تم اليوم فتح معبر رفح اليوم لأول مرة بعد عملية نقل المسؤوليات للإدارة العامة للمعابر والحدود في السلطة الفلسطينية ضمن اتفاق المصالحة وتوحيد المؤسسات الرسمية الفلسطينية بين الضفة وغزة.

وقال البزم في تصريح مكتوب له اليوم: "منذ مساء أمس تبذل الأجهزة الأمنية وطواقم وزارة الداخلية والأمن الوطني في غزة جهوداً كبيرة من أجل أن يعمل المعبر بأفضل صورة ويجري ذلك بالتنسيق مع إدارة المعابر والحدود".

وأضاف: "نتطلع له أن يكون اليوم هو بداية مرحلة جديدة من عمل معبر رفح على أساس الفتح الدائم وإنهاء معاناة شعبنا في قطاع غزة، ونقدم في سبيل ذلك كل ما نستطيعه".

وفتحت السلطات المصرية صباح اليوم السبت معبر رفح البري لمدة ثلاثة أيام وذلك لأول مرة في ظل إدارته من قبل حكومة الوفاق الوطني.

وينتظر قرابة 30 ألف فلسطيني من الطلبة والمرضى والحالات الإنسانية مسجلين للسفر عبر معبر رفح البري المغلق منذ 6 أشهر.

ووقعت حركتا "فتح" و"حماس" في 12 تشرين أول/ أكتوبر الماضي على اتفاق المصالحة الوطنية برعاية مصرية، حيث ينص الاتفاق على تسلم المعابر في الأول من تشرين ثاني/ نوفمبر الجاري.

وأعلنت حركة "حماس"، في 17 أيلول/ سبتمبر الماضي عن حلّ اللجنة الإدارية، وتمكين حكومة الوفاق من العمل في غزة "استجابةً للجهود المصرية لتحقيق المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام".

وشكّلت "حماس" لجنة إدارية، في آذار /مارس الماضي لإدارة الشؤون الحكومية في قطاع غزة، فرد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، بعدد من الإجراءات بحق قطاع غزة، ومنها تخفيض رواتب الموظفين وإحالة بعضهم للتقاعد المبكر، وتخفيض إمدادات الكهرباء للقطاع.

وفي التاسع من أيلول /سبتمبر الماضي، وصل وفد من حركة "حماس"، برئاسة إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي للحركة إلى مصر في زيارة سمية لإجراء حوارات مع القيادة المصرية.

وفي 15 من نفس الشهر وصل وفد من حركة "فتح" برئاسة عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية للحركة ورئيس كتلتها البرلمانية، بالتزامن مع وجود وفد "حماس" هناك. حيث جرت حوارات ومباحثات مكثفة وأفضت لحل اللجنة الإدارية ووصل الوفاق إلى غزة.

ويسود الانقسام السياسي أراضي السلطة الفلسطينية، منذ منتصف حزيران /يونيو 2007، إثر سيطرة "حماس" على قطاع غزة، بينما بقيت حركة "فتح"، تدير الضفة الغربية، ولم تفلح وساطات إقليمية ودولية في إنهاء هذا الانقسام.

بأمر من الرئيس عباس .. أنباء عن لجنة تحقيق مع محمود الهباش

أمد/ رام الله: 2017\11\18

كشف مصدر مطّلع لـ "أمد" عن تشكيل لجنة يرأسها رئيس جهاز المخابرات الفلسطينية، اللواء ماجد فرج، شكلها الرئيس الفلسطيني محمود عباس مؤخّرًا، للتحقيق مع رئيس مجلس القضاء الشرعي محمود الهباش.

وبيّن المصدر أنّ الهباش تمكّن من تهريب مبالغ كبيرة إلى البرتغال للاستثمار فيها والحصول على الجنسية البرتغالية.

وأوضح المصدر أنّ التفاصيل الكاملة للتحقيق ستُنشر على الإعلام خلال أيام.

تم بحمد الله